جامعة القاهرة

كلية دار العلوم

قسم الشريعة الإسلامية

رسالة ماجستير

بعنوان

القواعد الفقهية بين الأحناف والشافعية

من خلال كتابي «الأشباه والنظائر» للسيوطي الشافعي (ت٩١١هـ) وابن نجيم الحنفي (ت٩٧٠هـ)

« دراسة موازنة »

إعداد الطالبة

دينا عبد الحميد محيي الدين أنيس

« المعيدة بالقسم »

إشراف

الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الرحيم

أستاذ الشريعة الإسلامية و وكيل كلية دار العلوم

جامعة القاهرة

العام الجامعي ٢٠١٢ – ٢٠١٣ م

شكر و تقدير

الحمد لله و الصلاة و السلام علىٰ رسول الله ،و بعد؛ فإنني أحمد الله الذي منّ عليّ بإتمام هذه الرسالة ، وأتقدمَ بخالصِ الشكرِ و العرفانِ لأستاذي الفاضلِ الأستاذِ الدكتور / **إبراهيم محمد عبد الرحيم** أستاذِ الشريعةِ الإسلاميةِ بكليةِ دارِ العلومِ ووكيلِ الكليةِ، علىٰ جهودِه في تسديدِ عملي في هذه الرسالةِ و علىٰ رَحابةِ صدرِه، كما أتقدمُ بخالصِ الشكرِ و التقديرِ لِلَجنةِ المناقشةِ الموقرةِ: الأستاذِ الدكتور / **حسين عبد الغني سمرة** رئيسِ قسمِ الشريعةِ الإسلاميةِ بالكليةِ، و الأستاذةِ الدكتورةِ / **فتحية إسماعيل مشعل** أستاذِ الفقهِ المقارَنِ المساعدِ بكليةِ البناتِ الأزهريةِ علىٰ ما بذلاه مِنْ جُهدٍ في قراءةِ الرسالةِ و تقويمِها و مناقشتِها .

وانطلاقًا من قول الحق تبارك و تعالىٰ : ﴿**أن اشكر لي و لوالديك إلي المصير**﴾ [لقمان -١٤] فإنني أشكرُ لأبي رحمهُ اللهُ الذي أسَّسَ لحبِّ التَّعَلُّمِ لَدَيَّ، و أشكرُ لأمي التي لم تدّخرْ وُسعا في عوني و الدعاءِ لي، و أشكرُ لزوجي الذي قدّمَ ليَ الدعمَ و المساندةَ، و أشكرُ لأولادي الذين صبروا معي علىٰ الانشغالِ عنهم و أشكرُ لأخوتي الذين ساندوني و أشكرُ لكلِّ مَنْ عاونني وساعدني بأيِّ شكلٍ مِنَ الأشكالِ.

والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، خالقنا و رازقنا و راحمنا، علم الإنسان ما لم يعلم، فضله على خلقه عظيم، لا نحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه تبارك وتعالى، والصلاة والسلام الطيبان الأزكيان على سيد ولد آدم، ذي الخلق العظيم، المصطفى من ربه بالرسالة الخاتمة، الشفيق بأمته، والشفيع لهم عند ربهم بإذنه سبحانه، والصلاة و السلام على آله الطاهرين وصحبه الأبرار الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

و بعد؛ فإن الله تبارك و تعالى يقول: "و ما خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدون"[1]، و رسوله محمد صلى الله عليه و سلم قال: "من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين"[2]

---

(١) سورة الذاريات، الآية ٥٦

(٢) حديث صحيح، رواه البخاري في كتاب العلم الباب١٣(من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين) الحديث رقم ٧١ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، رقم كتبه و أبوابه و أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، و صححه محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ج١/ ١٩٧

لذلك فإن من أفضل ما يشتغل به المسلم التفقه في الدين و معرفة الحلال والحرام، ليعبد الله حق عبادته. و ها هو الشيخ أحمد الزرقا – رحمه الله تعالى- يرى أن حاجة الناس إلى معرفة الحلال و الحرام أكثر من حاجتهم إلى الخبز[٣].

و من هنا جاءت أهمية علم الفقه و شرفه على سائر العلوم، يقول العلامة الفقيه الحنفي زين العابدين ابن نجيم: "فإن الفقه أشرف العلوم قدرًا، و أعظمها أجرًا، و أتمها عائدة، و أنفعها فائدة، و أعلاها مرتبة، و أسناها منقبة"[٤].

و لعل الثروة الفقهية هي أعظم ثروة علمية في الإسلام، لأنها تشكل منهاجًا يبين للناس طرائق السلوك في العبادات و المعاملات[٥]، فالمسلم يحتاج إلى عرض أموره على الشرع – فيما يحتاج إلى بيان حكمه، و هو كثير- ليعرف أحلال هو أم حرام، و ليعرف أصحيح هو أم فاسد، فالفقه هو قانون حياة المسلم.

و قد اعتنى علماء المسلمين بالفقه و علومه أيما عناية، دراسة و تدريسًا و تصنيفًا و نظمًا، فوضعوا له أصولا تضبط فهم النصوص التي تستنبط منها

---

(٣) شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، تقديم ابنه د.مصطفى الزرقا، ط الثانية، دار القلم، دمشق،١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، ترجمة ابنه الشيخ مصطفى الزرقا له ص٢٦ ، والشيخ أحمدالزرقا=

= هو أحمد بن محمد بن عثمان الزرقاء ، ولد بمدينة حلب سنة ١٢٨٥هـ، وكان والده الشيخ محمد الزرقاء من أئمة الفقه الحنفي في عصره، درس علوم التفسير والفقه و الحديث وقرأ على والده كتب الفقه الحنفي، توفي ١٣٥٧هـ، ملخص من ترجمته من كتاب شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا ص١٧:ص٢٩ .

(٤) الأشباه و النظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان لابن نجيم، دار الكتب العلمية- بيروت/لبنان ط ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م، ص١٤

(٥) انظر: القواعد الفقهية مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقاتها، علي أحمد الندوي، دار القلم ـ دمشق، الأولى ١٤٠٦هـ ص٢٥

الأحكام، وامتد التراث الفقهي ليشمل الفتاوى والأقضية، و ظل هذا العلم يتطور وتغزر مادته وتتكاثر بتطاول الزمان واختلاف المكان وتنوع الأفهام – أفهام العلماء المحققين- حتى كان من أثر تزايد الفروع أن التفتَ الفقهاء إلى القواعد الفقهية التي وُجدت بذورها في نصوص الشريعة.

أهمية الدراسة و أسباب اختيارها :

ترجع أهمية دراسة القواعد الفقهية –بوجه عام- إلى خصائصها التي أكسبتها هذه المكانة:

١- فالقواعد الفقهية تنتظم فيها الفروع الكثيرة المترابطة تحت قاعدة واحدة، و لهذا فدراستها تساعد على ضبط المسائل الكثيرة المتناظرة وحفظها واستحضارها من خلال القاعدة التي تشملها، و يكون الإلمام بها أسهل من الإلمام بالفروع المنتشرة.

٢- و القواعد الفقهية لكونها كليات؛ فهي تحمل روح الشريعة و تبرز مقاصدها، لأن ربط الأحكام المتناثرة في خيط واحد يدل على أن تلك الأحكام جاءت لتحقيق المصالح المتقاربة أو لتحقيق مصلحة أكبر.[٦]

لهذا؛ فإن الطالب للعلوم الشرعية إذا تلقى هذه القواعد وتفهم جيدًا مدلولاتها و مدى تطبيقها، ووقف على مستثنياتها متفهمًا الأسباب التي قضت

(٦) انظر: القواعد الفقهية للندوي ص٣٢٧

باستثنائها عن القاعدة التي تبدو أصلًا لها و إلحاقها بأصل آخر أو قاعدة أخرى، فإنه يشرف على آفاق مترامية من الفكر الفقهي النظري و العملي، و يرى كيف تتشعب خطوط الفكر الفقهي في معالجة القضايا و النوازل، و كيف يسير الفكر الفقهي منطلقًا من مقاصد الشريعة و نصوصها الأساسية.[٧]

و قد وفقني الله تعالى لهذا الموضوع[٨] ، الذي أوازن فيه بين القواعد الفقهية عند الأحناف و الشافعية، من خلال مصنفين جليلين في هذا الفن أحدهما ينتمي إلى المذهب الحنفي و هو كتاب (الأشباه و النظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان) للعلامة زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠ للهجرة، و الآخر ينتمي إلى المذهب الشافعي و هو كتاب (الأشباه و النظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية) للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ للهجرة، وهو الأسبق زمنًا، و لكني قدمت الأول - في الذكر هنا - مراعاة للترتيب التاريخي للمذاهب الفقهية، و التزامًا بعنوان الرسالة (القواعد الفقهية بين الأحناف و الشافعية).

---

(٧) انظر: شرح القواعد الفقهية للزرقا ص١١ ، ص١٤

(٨) وفقني الله لهذا الموضوع بعد أن اقترح علي أصله أستاذنا الدكتور محمد بلتاجي حسن- رحمه الله تعالى رحمة واسعة- فقد أشار عليّ بفكرة الموازنة بين كتابي الأشباه و النظائر للسيوطي ولابن نجيم ، فأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خيرًا.

و يرجع اختيار المذهبين الحنفي و الشافعي للمقارنة في هذه الدراسة إلى أن أغلب ما يحكى من خلافات المذاهب في كتب المذهبين هي من خلافات المذهب الآخر[٩]، مما يثري الموازنة بينهما.

كما يرجع السبب في اختيار هذين الكتابين إلى أن كلًّا منهما يعد مصدرًا في فن القواعد الفقهية في مذهبه، إلى جانب الشهرة الواسعة التي نالها الكتابان، و كثرة اعتماد من بعدهما عليهما.

إشكالية البحث:

و أحاول في هذه الدراسة أن أكشف عن مظاهر التشابه و الاختلاف في تطبيقات القواعد المشتركة عند الإمامين السيوطي و ابن نجيم، و ضوابطها إن وجدت و المستثنيات منها.

الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع:

لقد اهتم الباحثون المعاصرون بدراسة القواعد الفقهية وجمعها وشرحها وتطبيقاتها وكذلك دراسة نشأتها و تطورها، و من أهم هذه الدراسات ما يلي:

* شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا:

و هو شرح لقواعد مجلة الأحكام العدلية التسع و التسعين، استوعب الكثير من المسائل و التطبيقات و الأحكام ذات الصلة بهذه القواعد[١٠].

---

(٩) انظر: شرح القواعد الفقهيةللزرقا : ص ١٢

(١٠) انظر: شرح القواعد الفقهية للزرقا ص١٣ ، دار القلم، دمشق،١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

و قد بدأ المؤلف بالقواعد الخمس الكبرىٰ، و القواعد المتفرعة عليها، و القواعد ذات الصلة بها، ثم تناول قواعد كلية أخرىٰ كثيرة متبعًاترتيب القواعد في مجلة الأحكام العدلية، إلا أن رقم القاعدة دائمًا أنقص من رقم المادة التي جاءت القاعدة تحتها في مجلة الأحكام العدلية برقم واحد فقط؛ لأن القاعدة الأولىٰ في المجلة وهي: (الأمور بمقاصدها) تبدأ بالمادة (٢)[١١].

و قد استقصىٰ فيه المؤلف زبدة ما في الشروح الفقهية القديمة علىٰ القواعد مثل الأشباه و النظائر لابن نجيم الحنفي و حاشية الحموي عليه، و ما في الشروح الحديثة علىٰ المجلة.

كما عني باستقصاء المسائل المتفرعة علىٰ هذه القواعد من مختلف أبواب الفقه، كما اهتم في كل قاعدة باستقصاء الفروع المستثناة منها، و بسبب الاستثناء.[١٢]

* الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: لمحمد صدقي البورنو

اشتمل الكتاب علىٰ حوالي مائة و ثمانين قاعدة كلية وفرعية، في مقدمتها القواعد الست الكبرىٰ - وهي عنده: قاعدة الأمور بمقاصدها، وقاعدة اليقين لا يزول بالشك، و قاعدة المشقة تجلب التيسير، و قاعدة لا ضرر ولا ضرار، و قاعدة العادة محكمة، و قاعدة إعمال الكلام أولىٰ من إهماله- وما تفرع عليها من قواعد مستخلصة من مختلف كتب القواعد من مختلف المذاهب، قام المؤلف بشرحها و الاستدلال لكثير منها، و التمثيل لفروعها بمسائل من مختلف

---

(١١) انظر: شرح القواعد الفقهية للزرقا ص٦

(١٢) انظر: شرح القواعد الفقهية للزرقا ص١١

المذاهب مع المقارنة بينها و بيان أوجه الخلاف في كثير من المسائل، و قد قام المؤلف في هذا المصنف بتطعيم القواعد الكلية الكبرىٰ و القواعد المتفرعة عنها بالقواعد الكلية الأخرىٰ التي تمثل النوع الثاني من القواعد في كتابَي الأشباه و النظائر للسيوطي و ابن نجيم، و مثال ذلك:

١- أنه جعل من القواعد المستثناة من قاعدة الأمور بمقاصدها: قاعدة (الإيثار في القرب مكروه و في غيرها محبوب)[١]

٢ – أنه جعل من القواعد الكلية الفرعية – كما أطلق عليها- المندرجة تحت قاعدة (اليقين لا يزول بالشك) قاعدة (لا ينسب لساكت قول)[٢]، و قاعدة (لا عبرة بالظن البين خطؤه)[٣].

٣ – أنه جعل القاعدة الكلية الكبرىٰ الرابعة (لا ضرر و لا ضرار)، و جعل قاعدة (الضرر يزال) متفرعة عنها.[٤]

٤ – أنه جعل القاعدة الكلية الكبرىٰ السادسة قاعدة (إعمال الكلام أولىٰ من إهماله)، و لم يجعل قاعدة (لا ثواب إلا بالنية) قاعدة كلية كبرىٰ[٥].

* موسوعة القواعد الفقهية: لمحمد صدقي البورنو

---

(١) انظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية لمحمد صدقي البورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، ط الرابعة ١٤١٦هـ،١٩٩٦م ص١٦٢

(٢) انظر: السابق ص٢٠٥

(٣) انظر: السابق ص٢١٠

(٤) انظر: السابق ص٢٥١، ص٢٥٨

(٥) انظر : السابق ص٢٦

جمع فيه المؤلف القواعد الفقهية في التراث الفقهي مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا كما هو شأن الموسوعات، مع شرحها و بعض تطبيقاتها لا بتطويل مسهب و لا بإيجاز مخل.[1]

* القواعد الفقهية: مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقاتها: للأستاذ علي أحمد الندوي:

جاء هذا الكتاب في قسمين:

القسم الأول: في بيان المصطلحات المتعلقة بالموضوع و تاريخ القواعد و دراسة مؤلفاتها.

القسم الثاني: في بيان أدلة القواعد الفقهية و مهمتها و عرض نماذجها مع التطبيق عليها.

و من أهم مزايا هذا الكتاب التأريخ الشامل لنشأة القواعد الفقهية و تطورها عبر العصور[2].

* القواعد الفقهية و تطبيقاتها في المذاهب الأربعة: د. محمد الزحيلي

عني المؤلف فيه بجمع القواعد الفقهية من المذاهب الأربعة و تطبيقاتها، فبدأ بالقواعد الخمس الكبرى، مع بيان القواعد المتفرعة عنها، ثم ذكر القواعد الكلية المتفق عليها في المذاهب الأربعة، ثم ذكر القواعد التي انفرد بها كل مذهب، ثم القواعد المختلف فيها في كل مذهب على حدة.

---

(١) انظر: موسوعة القواعد الفقهية للبورنو، مكتبة التوبة للنشر، الرياض، ط الأولى ١٩٩٧م، مج١/ ١٥

(٢) انظر: القواعد الفقهية للندوي ص١٢

و في كل ذلك يثبت القاعدة ثم يذكر الألفاظ الأخرىٰ لها، ثم يوضح القاعدة و يشرحها و يتناول الفروع الفقهية التي تستثنىٰ منها.[1]

* القواعد الفقهية علىٰ المذهب الحنفي و الشافعي : د. محمد الزحيلي

و هو كتاب عني بجمع القواعد الفقهية في المذهبين الحنفي والشافعي وشرحها و إيراد التطبيقات عليها، و المنهج الذي اتبعه المؤلف في هذا الكتاب في معالجة القواعد هو نفس المنهج الذي اتبعه في كتابه (القواعد الفقهية و تطبيقاتها في المذاهب الأربعة)، و هذا الكتاب هو الأسبق في التأليف، و لكنني أخرته في الذكر لأنه الأقرب شبهًا في عنوانه بعنوان دراستي، و لأنني سأكتفي بعرض الاختلاف بين دراستي و هذا الكتاب، و من خلال هذا العرض سيتبين أيضًا الفرق بينها و بين الدراسات الأخرىٰ التي ذكرتها، و ذلك تجنبًا للتكرار.

منهجي في هذه الدراسة :

- جعلت كتابَيِ الأشباه و النظائر للسيوطي و ابن نجيم ركيزة أساسية لهذا البحث ومنطلَقًا للموازنة بين المذهبين.

- حذوت حذو السيوطي و ابن نجيم في ترتيب القواعد، و اقتصرت علىٰ القواعد المشتركة بينهما[2]، فلم يكن من أهداف بحثي جمع قواعد المذهبين و

---

(١) انظر: القواعد الفقهية و تطبيقاتها في المذاهب الأربعة للدكتور محمد الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط الأولىٰ، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ج١/ ١٦، ١٧

(٢) إلا قاعدة (لاثواب إلا بالنية) لأن الشافعية عملوا بها ضمنًا و إن لم يفردوها كقاعدة مستقلة اكتفاء باشتمال قاعدة الأمور بمقاصدها عليها ضمنًا.

لكن كان الهدف إبراز المقارنة بين المذهبين في القواعد المشتركة بين هذين الإمامين (السيوطي و ابن نجيم).

- اعتنيت بفروع الكتابين أكثر من غيرهما من كتب المذهبين، و حاولت –قدر المستطاع- التركيز على الفروع التي فيها خلاف بين المذهبين، سواء أكان هذا الخلاف في اندراج الفرع في القاعدة أو عدم اندراجه، أو في استثناء الفرع أو عدم استثنائه، أو في وضع ضابط لإعمال القاعدة أو قيد في صيغة القاعدة نفسها يؤثر في صور الفروع الداخلة في القاعدة، أو أن حكم الفرع واحد في المذهبين ولكن العلة مختلفة، فتكون المسألة على أحد التعليلين من فروع القاعدة و على التعليل الآخر ليست من فروعها و إن كان الحكم واحدًا .

و قد اتبعت في هذه الدراسة منهج المقارنة بين السيوطي و ابن نجيم، لذا فإنني اقتصرت على القواعد المشتركة بينهما لأن الموازنة في قواعد موجودة عند كل منهما أرجئ لبيان مواطن الاتفاق و الاختلاف.

الأسلوب المتبع في الدراسة :

١- عزو الآيات إلى سورها التي تنتمي إليها، مع بيان رقم الآية.

٢- عزو الأحاديث إلى مصدرها من كتب الحديث، مع بيان اسم الكتاب و الباب و رقم الجزء و الصفحة.

٣- التعريف بالمصطلحات التي تحتاج إلى التوضيح .

٤- ذكر البيانات الكاملة للمصدر أو المرجع في الهامش عند أول إحالة إليه.

٥- نظرًا لطبيعة الاختلاف بين القواعد الكلية الكبرىٰ و القواعد الكلية الأخرىٰ؛ كان هناك اختلاف في تناول كل نوع:

فالقواعد الكلية الكبرىٰ تتفرع عنها قواعد كلية فرعية: تكثر أحيانًا؛ كما في قاعدة (اليقين لايزول بالشك)، أو يكون للقاعدة الكبرىٰ مناحٍ متعددة تعلق بها و تحتاج إلىٰ توضيحها؛ كما في قاعدة (الأمور بمقاصدها)، أو يكون للقاعدة الكبرىٰ قواعد ضابطة لها؛ كما في قاعدة (الضرر يزال)، فكانت معالجة القواعد الكبرىٰ فيها صورة من صور التشعب و الإطالة.

خطة البحث:

وقد جاء هذا البحث في مقدمة و تمهيد وثلاثة فصول و خاتمة:

فأما المقدمة؛ ففيها بيان أهمية الموضوع، و أسباب اختياره، و الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، ثم المنهج المتبع في الدراسة و خطة البحث.

و أما التمهيد فتناولت فيه ترجمة السيوطي وابن نجيم وأهم ما ألف في فن القواعد الفقهية في المذهبين الحنفي والشافعي.

و جاء الفصل الأول بعنوان: مفهوم القاعدة الفقهية ومصادر استنباطها وحجيتها، و فيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم القاعدة الفقهية وعلاقتها بفنون فقهية أخرىٰ، وفيه مطلبان:

تناولت في المطلب الأول: مفهوم القاعدة في اللغة و في الاصطلاح.

وتناولت في المطلب الثاني: علاقة القواعد الفقهية بفنون فقهية أخرى: كالضوابط الفقهية، والنظريات الفقهية، والقواعد الأصولية، والأشباه والنظائر الفقهية، والفروق الفقهية.

المبحث الثاني: مصادر القواعد الفقهية وحجيتها؛ وفيه مطلبان:

تناولت في المطلب الأول: مصادر القواعد الفقهية، وهي المصادر التي تتم عملية التقعيد الفقهي على أساسها؛ وهي النص من قرآن وسنة، والقياس، والاستدلال، والترجيح.

و تناولت في المطلب الثاني: حجية القواعد الفقهية.

وأما الفصل الثاني فجاء بعنوان: القواعد الفقهية الكلية الكبرى:

وتناولت فيه القواعد الكلية الستة الكبرى، كقاعدة الأمور بمقاصدها، وقاعدة اليقين لايزول بالشك، وقاعدة المشقة تجلب التيسير وغيرها، كل قاعدة في مبحث مستقل.

وأما الفصل الثالث فجاء بعنوان: قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية:

وتناولت فيه القواعد المشتركة بين السيوطي وابن نجيم كقاعدة الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، وقاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام، وقاعدة لاإيثار في القربات، وغيرها، كل قاعدة في مبحث مستقل.

وقد اقتصرت في هذا الفصل على القواعد المشتركة بين السيوطي وابن نجيم وهي تسع عشرة قاعدة، لأن الموازنة في قواعد موجودة عند كل منهما أرجئ لبيان مواطن الاتفاق والاختلاف.

أما القواعد الكلية الأخرى؛ و هي قواعد الفصل الثالث؛ فلأنها أكثر تخصصًا؛ جاءت معالجتها أقصر و أقل تداخلًا.

و أما الخاتمة فاحتوت على أهم النتائج و التو صيات.

ثم ذيلت الرسالة بفهارس: المصادر و المراجع، و الآيات القرآنية الكريمة، و الأحاديث النبوية الشريفة، و فهرس للموضوعات، كما ألحقت بالرسالة ملخصا عنها باللغة الإنجليزية.

و اللهَ تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وما فيه من صواب فمن فضل الله تعالى، وما فيه من خطإ ونقص فمني، والحمد لله رب العالمين.